بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية

Republic of Yemen

كلمـة

معالي السيد/ علي محمد الآنسي

مدير مكتب رئاسة الجمهورية

نائب رئيس اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان

رئيس وفد الجمهورية اليمنية

إلـى

المؤتمر العالمي

لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب

«ديربـن» - جمهورية جنوب أفريقيا

(٣١ أغسطس الى ٧ سبتمبر ٢٠٠١م)

٣سبتمبر ٢٠٠١م

السيدة/ نيكوسا زانا زوما - وزير خارجية جمهورية جنوب أفريقيا، رئيس المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب . .

اسمحوا لي - باسم وفد الجمهورية اليمنية - أن أهنئكم لاختياركم لرئاسة مؤتمرنا هذا . وإننا على ثقة تامة بأن حنكتكم وحكمتكم في إدارة أعمال اجتماعنا ستسهمان في إنجاز أعماله والخروج بنتائج تعزز من القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري . كما نود أن نشكر حكومة جمهورية جنوب أفريقيا على استضافة هذا المؤتمر .

ولا ننسى في هذا السياق أن نوجه شكرنا وتقديرنا للسيدة ماري روبنسون – المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمين العام للمؤتمر – للجهود التي بذلتها في الإعداد لهذا المؤتمر.

السيدة الرئيس،

إن انعقاد هذا المؤتمر في جمهورية جنوب أفريقيا رمز النضال والكفاح الطويل ضد التمييز العنصري سيمنح مؤتمرنا هذا دفعة معنوية داعمة لتحقيق اهدافه؛ فاختيار هذا البلد كمقر للمؤتمر أمر له دلالته البالغة في عزم المجتمع الدولي وإصراره على القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري.

وإنني إذ أنتهز هذه المناسبة لأوجه تحية خاصة للزعيم التاريخي نيلسون مانديلا ورفاقه مناضلي المؤتمر الوطني الأفريقي،

الذين ناضلوا من أجل القضاء على نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا .

السيدة الرئيس،

إننا جميعا مدعوون للإسهام الفعال في تحقيق الأهداف الإنسانية السامية لهذا المؤتمر، ولقد انخرطت الجمهورية اليمنية في جهود المجتمع الدولي لمناهضة العنصرية والقضاء عليها وضمان احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية إلى جانب حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة الحق في التعليم وحقوق المرأة والطفل واللاجئين والأشخاص المعوقين . . حيث وقعت وصادقت على جميع العهود والاتفاقيات والمواثيق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أنها صادقت على جميع اتفاقيات منظمة

العمل الدولية المنظمة للعمل والعمال، التي تنظم وتعالج حقوق العمال وعمل المرأة والأطفال . . وغيرها من الاتفاقيات المتعلقة بهذا الجانب . وقد تحقق ذلك بفضل النهج السياسي الذي يعتمد على التعددية السياسية وضمان حرية الصحافة وكافة الحريات واحترام حقوق الإنسان، والذي رسخ دعائمه فخامة السيد الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية .

السيدة الرئيس،

إن ديننا الإسلامي الحنيف يدعو إلى العدالة والإخاء والمساواة والمحبة وعدم ظلم الإنسان للإنسان . إذ كانت الأقليات العرقية والدينية تعيش في انسجام ووئام مع محيطها العربي الإسلامي حتى ظهرت في عصرنا الحالي في فلسطين الحركة الصهيونية الاستيطانية

بمساعدة الدول الاستعمارية ودعمها في ذلك الوقت. ومع قدوم الصهيونية العالمية بدأت المنطقة تشهد عملية الإبادة والتهجير للسكان العرب الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم واستبدالهم بالصهاينة الذين استقدموا من اصقاع الأرض باعتبارها دولة كل يهود العالم بمقتضى القانون الإسرائيلي ولكنها ليست دولة كل مواطنيها، وترفض حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتبيح استيطان اليهود من شتى أنحاء العالم.

السيدة الرئيس،

إن الممارسات العنصرية والتفرقة الدينية التي تمارسها إسرائيل ليس فقط في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م ولكن حتى في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٤٨م أي داخل الخط الأخضر

الذي يعتبر العرب المقيمون داخله مواطنين إسرائيليين من الدرجة الثانية ويشكلون ١٨٪ من السكان كما أن هناك تمايزاً في توزيع الخدمات وبالذات المياه التي تخصص ٨٥٪ من مصادرها لليهود إن تلك الممارسات تدعونا إلى أن نطلب من المؤتمر أن يوجه إدانة صريحة وواضحة لإسرائيل وأن يؤكد المؤتمر بأن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية.

إن على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في توفير الأمن والحماية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مع إلزام إسرائيل بدفع التعويضات العادلة ثمنا لما اقترفته من جرائم تزداد ضراوة يوما بعد يوم إضافة إلى واجب تقديم مجرمي الحرب للمثول أمام محكمة جرائم الحرب على غرار ما حدث في رواندا ومنطقة البلقان، واستعادة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٥م

بمساواة الصهيونية بالعنصرية وتم تعزيزه في مؤتمري الأمم المتحدة بجنيف سنة ٧٨، ١٩٨٣م.

السيدة الرئيس،

اسمحوا لي هنا أن اذكر جملة من التدابير والإجراءات التي ترى حكومة بلادي أنها ستساعد وتسهم في القضاء على ظاهرة التعصب والتمييز العنصري وكره الأجانب وهي:

أولا: الترويج لمبادئ التنوع الثقافي في العالم بما يثري الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبشرية جمعاء.

ثانيا: رفض الاتجاهات والميول السياسية التي تؤدي إلى إشاعة التعصب والتمييز وكره الأجانب.

ثالثا: اعتماد السياسات والقوانين والتشريعات القضائية

والإدارية التي تمنع التمييز والتعصب العنصري بما في ذلك السياسات الإعلامية.

رابعا: رفض فكرة الهيمنة الثقافية الأحادية على بقية الثقافات وإرساء مفهوم الإسهام العالمي للثقافات في التراث الإنساني.

خامسا: توفير بيئة مناسبة لإسهام المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة التعصب والتمييز العنصري.

سادسا: إقامة الحوار بين الحضارات والثقافات الذي يلعب دورا هاما في دحض ورفض ظاهرة التعصب والتمييز العنصري ضد البشر وثقافتهم وأعراقهم ومذاهبهم.

سابعا: تعزيز دور التعليم في احترام التنوع العرقي والأثنى والثقافي

واللغوي للمجتمعات وفي التصدي للعنصرية والتمييز العنصري.

ثامناً: تعويض ضحايا سياسات الفصل العنصري ومما رساته والاستعمار والهيمنة الغربية والاحتلال الأجنبي وتجارة الرقيق والتطهير العرقي.

تاسعا: التنفيذ الفعال للمعاهدات والصكوك الدولية التي تحرم سياسات التمييز والتعصب العنصري لحقوق الإنسان.

عاشرا: تنفيذ التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الجانب، ووضع آلية فعالة ودائمة للنظر في وفاء الحكومات بالتزاماتها.

أحد عشر: اتخاذ تدابير دولية لمواجهة جرائم الصهيونية باعتبارها أبرز مظاهر العنصرية والتعصب في عالمنا المعاصر.

إن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والتمييز العنصري يجب أن يقوم على مفهوم واحد وأن يخلو من معايير الانتقائية لأن القيم والمثل الإنسانية لا تقبل التجزئة والنظرة الأحادية، فنحن كشعوب ودول ندعو إلى مبدأ عالمية القيم الإنسانية وضرورة التعاون بين مختلف الحضارات بأسلوب مفتوح وبنّاء، حيث أن هذا الحوار هو الركيزة الأساسية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.

وشكراً . . والسلام عليكم